الرقابة الشرعية المصرفية بأنواعها

د. سمير الشاعر

لماذا الرقابة الشرعية؟

- إن الرقابة الشرعية هي أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، وبتقدم هذه الصناعة برز مصطلح التدقيق الشرعي، وأضحيا مصطلحان يدلان على عِلمين ونشاطين أساسيين، لهما أصول ومعايير وسياسات وإجراءات تتبع، ويشترط التأهيل العلمي والعملي في الممارسين لهاتين المهمتين المميزتين.

تعريف وأهمية الرقابة الشرعية

- الرقابة الشرعية هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها. ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم... إلخ.
- ويحق لهيئة الرقابة الشرعية الإطلاع الكامل، وبدون قيود، على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين وموظفي المؤسسة ذوي الصلة

ماهية التدقيق الشرعي

- جاء ما يشير للتدقيق الشرعي في معايير هيئة الأيوفي حين تناولت الرقابة الشرعية الداخلية، ونسترشد به لتحديد مسار عمل التدقيق الممارس ومع التوضيح لاحقاً للتطور العملي الذي حظي به .

الرقابة الشرعية الداخلية

- الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة، وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل المؤسسة،
- ويكون للرقابة الشرعية الداخلية دليل يوضح الأغراض، والصلاحيات، والمسؤوليات (الدليل)، ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية،
- ويتم اعتماده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ويصدره مجلس الإدارة، وتتم مراجعة الدليل بانتظام.
- ينبغي أن يبيّن الدليل أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صلاحية أو مسؤولية تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها.

الرقابة الشرعية

- هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها.
- ويشمل الفحص:

عقود التأسيس	النظم الأساسية
العقود	الاتفاقيات
السياسات	المنتجات
المعاملات	القوائم المالية
التقارير	التعاميم

من أدوار هيئة الرقابة الشرعية الأخرى ذات الصلة المباشرة

- نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- نشر فتاوى وقرارات وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية.
- التدريب والتثقيف الشرعي المستمر للعاملين بالمؤسسات الإسلامية .
- دراسة تقارير وملاحظات التدقيق الشرعي المتفرغ.

البنية والبيئة الأساسية للتدقيق الشرعي

أولاً: التمهيد لمخطط التدقيق الأولي:

- التحضيرات الأولية للقيام بالمهمّة.
- إعداد ملف التدقيق الدائم.
- إعداد مخطط التدقيق الأولى.

أ – بناء على المعلومات والبيانات المستلمة من كل مديرية والمعلومات التي كوّنها التدقيق الشرعي عن المديرية.

ب- الموافقة على مخطط التدقيق الأولى المعدة من المدير أو المدقق الرئيسي مع مراعاة معايير التدقيق الدولية.

- إشراك فريق العمل ودراسة أنظمة العمل وفهم النظام المحاسبي والضبط الداخلي ومراجعة أعمالهم.

تابع البنية والبيئة الأساسية للتدقيق الشرعي

ثانياً: استكمال مخطط التدقيق

- المعرفة بطبيعة العمل.
- فهم النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي، المعيار الدولي للتدقيق ISA 400.
- تقييم المخاطر، المعيار الدولي رقم ISA 400 .
- إجراء المراجعة التقليدية المبدئية، المعيار الدولي رقم ISA 510.
- تحديد المستوى المبدئي للأهمية النسبية المعيار الدولي للتدقيق ISA 320.
- تحديد المنهجية التي ستعتمد في التدقيق.
- تحديد موازنة التدقيق والجدول الزمني وفريق العمل (خاص التدقيق الخارجي).
- إعداد برنامج التدقيق.
- اعتماد مخطط التدقيق من قبل مدير التدقيق الشرعي والموافقة عليه.
- إطلاع جميع أفراد فريق العمل وبمختلف مستوياتهم على مخطط التدقيق.
- التدقيق الفصلي أو المرحلي.
- إعداد ملف التدقيق للسنة الجارية (الحالية) Current Year Audit File – CYAF.

تابع ثالثاً: تنفيذ المراجعة واستكمال أعمال التدقيق:

- مراجعة أعمال المدققين المساعدين والتأكد من الالتزام بمخطط التدقيق العام وبرنامج التدقيق.
- التأكد من تحديث ملف التدقيق الدائم.
- تنفيذ أعمال التدقيق.
- التأكد أن أوراق العمل تشتمل الأدلة (القرائن) والإثباتات الكافية والملائمة 500 المعيار الدولي رقم SA.
- تحديث المراجعة التحليلية وإدخال التعديلات العامة على أوراق العمل الرئيسية.
- المتابعة والإشراف على أعمال المدققين: يتم خلال القيام بأعمال التدقيق وفي مراحلها كافة متابعة والإشراف من قبل مدير التدقيق أو المدقق الرئيسي على عملية التدقيق ومن أنها تتم وفقاً لمخطط التدقيق.
- تحديث ملف التدقيق الدائم.
- كتابة المذكرة العامة General Memo عن أعمال التدقيق:

تابع

- تحديث إجراءات المراجعة التحليلية.
- مراجعة الأخطاء التي لم يتم تعديلها وتقييم مفعولها التراكمي.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية.
- إعداد و/أو استلام إقرارات الإدارة المعيار الدولي رقم ISA580.
- مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- استكمال لائحة المراجعة النهائية وإعداد مذكرة بالنقاط التي ينبغي أن ترفع لانتباه المسؤول.
- مقارنة الوقت الفعلي مع الوقت المعياري في الموازنة، التقدير للوقت وتبرير الفروقات (إن وجدت).
- تقييم الموظفين الذين قاموا بأعمال التدقيق (فريق التدقيق).

تابع

رابعاً: إعداد التقارير وكتب الهيئة الشرعية والإدارة:

- إعداد النسخة الأولية (مسودة) التقرير أو التقارير.
- إعداد النسخة الأولية (مسودة) ككتاب إلى الإدارة.
- ملحق للكتاب الأول للإدارة الذي تم إصداره أو إعداد كتاب جديد للإدارة – حيث ينطبق ذلك.
- عقد اجتماع للمناقشة مع الإدارة ومن ثم مع الهيئة الشرعية.

خامساً: البدء بتخطيط أعمال التدقيق للسنة القادمة.

- وعموماً فإن وضوح دورة حياة عملية التدقيق لدى أبناء المهنة يسهم بوجود ملفات تدقيق مكتملة من حيث الشكل والمضمون.

آليات الممارسة العملية للتدقيق الشرعي

- بناء على وسائل الضبط لجهة التاريخ والتوقيت، يحدد التدقيق الشرعي الحد الأدنى من المستندات المشترط توافرها في أي عملية منفذة وفق صيغة شرعية ما، يراعي في تتبعها توافر الشروط العقدية، كما عليه وحماية للعملاء من الاطمئنان إلى أن القيم والأرباح المحتسبة جاءت وفق المعلن عنه، أو المتفق عليه في الموافقات الائتمانية المبدئية، ليس هذا فقط بل عليه اعتماد آليات متابعة لملفات العملاء لمعرفة مصداقيتهم في سداد ما عليهم حماية للمودعين المستثمرين، كونه مؤتمن على إيصال الربح العادل والحقيقي لأصحاب الاستثمارات، وطمأنة الجمهور من أن إدارة البنك قد نهضت بالأعباء الشرعية وفق صيغة المضاربة أو الوكالة التي اعتمدتها في تلقي أموالهم.

تدقيق صيغ التمويل

صيغة المساومة: أولاً: المستندات المطلوبة

- 1- طلب شراء سلعة(سيارة/ نمرة/...)
- 2- عرض الأسعار من الجهة البائعة
- 3- معاينة السلعة من قبل موظف المصرف
- 4- شراء السلعة إمّا بالفاتورة الرسمية أو عقد الشراء مع خيار الشرط للمشتري
- 5- عقد مساومة
- 6- سند دين
- 7- إذن تسليم السلعة مع رهنها لصالح المصرف (حيث ينطبق)
- 8- مستند قانوني يثبت انتقال الملكية على اسم العميل (كدفتر السيارة)
- 9- التأكد من توقيع الطرفين واسم البضاعة وقيمتها ونسبة الربح على كل العقود
- 10- ضرورة وجود إقالة عقد في بعض الحالات(كأن يكون العميل باشر عملية الشراء بمقدم أو غيره).

تابع تدقيق صيغ التمويل

ثانياً: نماذج التدقيق:

1- Check List
2- مذكرة تدقيق إضافية (تستخدم لاستكمال ما عجز النموذج الأصلي عن استيعابه أو كوثيقة موسعة لحالة تحقيق ما).
3- نموذج حصر ملفات التدقيق الميداني (لضبط العمل المنجز تمهيداً لاعتماد الملخص في تقرير التدقيق).

تابع تدقيق صيغ التمويل

- صيغة المرابحة
- صيغة الوكالة
- الإجارة الموصوفة في الذمة
- الاستصناع
- بوالص التحصيل

أ- التي تنتهي بالمرابحة

ب- التي تتم عن طريق الوكالة في بضائع متخصصة

- الاعتمادات المستندية

أ- التي تنتهي بالمرابحة

ب . التي تتم عن طريق الوكالة

طريقة اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

- تعين الجمعية التأسيسية لكل مصرف إسلامي ومن بعدها الجمعيات العمومية العادية هيئة استشارية مؤلفة من ثلاثة مستشارين اختصاصيين في أحكام الشريعة و الفقه والعمليات المصرفية والمالية، ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مهام هيئة الرقابة الشرعية

- تتولى الهيئة الاستشارية إبداء الرأي في عدم مخالفة معاملات المصرف للشريعة الإسلامية ولها أن ترفع تقريرا بذلك إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين.
- وللهيئة أن تقترح تلقائياً على الجمعية العمومية للمساهمين ومجلس الإدارة كل ما تراه مفيداً من اجل تحقيق المصرف لموضوعه على الوجه الشرعي المناسب

تعريف هيئة الرقابة الشرعية واختصاصها

- هيئة الرقابة الشرعية هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين فيفقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات. ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

تكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها

- تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال و/أو الاقتصاد و/أو القانون و/أو المحاسبة وغيرهم. ويجب أن لا تضم هيئة الرقابة الشرعية في عضويتها مديرين من المؤسسة وألاّ تضم مساهمين ذوي تأثير فعال.
- يتم الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجب توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية.

مكونات النظام السليم للرقابة الشرعية

- الكفاءة (لقائمين به)
- الاستقلال
- السرية
- تناسق قرارات الهيئة الشرعية

شروط الإشراف الشرعي السليم

- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية التي تحكم كل عملياتها.
- نشر المعلومات المتعلقة بالفتاوى/القرارات الشرعية بين الموظفين العاملين في المؤسسة.
- مراجعة/تدقيق دوري للالتزام الشرعي الداخلي.
- مراجعة/تدقيق خارجي على الالتزام الشرعي للتأكد من أن المراجعة/ والتدقيق الشرعي قد تمت بطريقة مناسبة.

استقلالية الهيئة الشرعية

- ينبغي أن تؤدي الهيئة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة، بما في ذلك إمكانية الوصول المباشر إلى المساهمين أو السلطة الإشرافية بوصفهم شهود الحسبة عند الضرورة، وينبغي أن لا يسمح لأي فرد أو مجموعة بالتحكم في اتخاذ القرار في الهيئة الشرعية.

الشروط والمواصفات الخاصة بأعضاء الهيئة الشرعية:

- يشترط فيمن يختار لعضوية الهيئة الشرعية مواصفات شرعية خاصة تفرضها في الأساس طبيعة عمل الهيئة وهذه المواصفات تعتبر من أهم ضمانات تحقيق استقلالية الهيئة الشرعية.
وهذه المواصفات الخاصة مصدرها الشرع فيمن يتصدى للفتيا وإبداء الرأي الشرعي فضلاً عن الرقابة الشرعية هذا بالإضافة إلى "المواصفات المهنية" التي تتطلبها طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية وهذه المواصفات المهنية تتعلق بضرورة التعمق في مهنية ممارسة هذه المؤسسات المصرفية والتجارية والاستثمارية إن لم يكن التخصص الفقهي الدقيق في هذه الشئون

إلزامية فتاوى ورقابة الهيئة الشرعية وما تستلزمانه من قرارات:

- إن المؤسسات المالية إنما تأخذ نفسها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في وثائقها الأساسية ومن ثم العمل بما تنتهي إليه هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وهذا وجه من وجوه إلزام الفتوى ومن ثم يستوجب النص عليه -الإلزام- في عقد التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة المالية.